



This PDF is provided by the International Telecommunication Union (ITU) Library & Archives Service from an officially produced electronic file.

Ce PDF a été élaboré par le Service de la bibliothèque et des archives de l'Union internationale des télécommunications (UIT) à partir d'une publication officielle sous forme électronique.

Este documento PDF lo facilita el Servicio de Biblioteca y Archivos de la Unión Internacional de Telecomunicaciones (UIT) a partir de un archivo electrónico producido oficialmente.

یجر ی نور کتاب فملنم ننخوما ی هو تاظوفحموال، تمکتبال قسم ، (ITU) تصالاتلا لای لوالد ادحتالا نم تممقد PDF قسنبة تخسنال هذه
بامیرس دادة عا

本PDF版本由国际电信联盟（ITU）图书馆和档案服务室提供。来源为正式出版的电子文件。

Настоящий файл в формате PDF предоставлен библиотечно-архивной службой Международного союза электросвязи (МСЭ) на основе официально созданного электронного файла.



تقرير الرئيس بشأن الندوة العالمية السابعة عشرة لمنظمي الاتصالات

14-12 يوليو 2017،
ناساو، البهاما

العيش في عالم من الفرص الرقمية



العيش في عالم
الفرص الرقمية

العيش في عالم
من الفرص الرقمية

العيش في عالم
الفرص الرقمية

ملخص
تنفيذي

LIVING IN
WORLD



والاتصالات. وأضحى من الأساسي إطلاق العنان للتعاون فيما بين أصحاب المصلحة لتهيئة بيئة تمكينية للابتكار والاستثمار والفرص الساحة للجميع في نظام إيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتزايد تعقيداً وحراكاً. وقد توج هذا الحدث باعتماد منظمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمجموعة من المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات بشأن النفاذ إلى الخدمات الرقمية بأسعار ميسورة.

وعُقدت سلسلة من الأحداث السابقة للندوة يوم 11 يوليو 2017 وصباح يوم 12 يوليو 2017، بما في ذلك الجولة الثانية من المؤتمر المواضيعي الذي يسبق الندوة والحوار العالمي بشأن الاندماج المالي الرقمي، والذي ركز على الجوانب الأمنية للخدمات المالية الرقمية. وتضمن اليوم السابق للحدث أيضاً اجتماع رابطات الهيئات التنظيمية (RA) والاجتماع الثامن لكبار مسؤولي تنظيم الاتصالات في القطاع الخاص (CRO).

اجتذبت الندوة العالمية السابعة عشرة لمنظمي الاتصالات (GSR-17) التي أقيمت في ناساو، البهاما، من 11 إلى 14 يوليو 2017. زهاء 400 مشارك من 60 بلداً، بما في ذلك وزراء حكومات ورؤساء هيئات تنظيمية وكبار المسؤولين التنفيذيين في الصناعة من أكثر من 60 بلداً. ونظم الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) الندوة العالمية لهذا العام بالتعاون مع حكومة كومنولث البهاما. برئاسة السيد ستيفن بيريوكس، الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم المرافق والمنافسة (URCA)، البهاما، وكان موضوع الندوة العالمية السابعة عشرة لمنظمي الاتصالات: "العيش في عالم من الفرص الرقمية".

وطوال البرنامج الشامل للندوة العالمية لمنظمي الاتصالات التي عُقدت على مدى أربعة أيام، أقر المشاركون بأهمية التعاون في بيئة يجري فيها التحول الرقمي عبر القطاعات، وينضج فيها تنظيم الجيل الخامس من تكنولوجيا المعلومات



الثلاثاء

11 يوليو 2017

الأحداث التي سبقت الندوة GSR-17 – الحوار العالمي بشأن الشمول المالي الرقمي:
أمن الخدمات المالية الرقمية

ملاحظات افتتاحية

مناقشة سبل مساعدة أكثر من
ملياري شخص غير مشمولين
بالنظام المالي الرسمي.

وفي معرض افتتاح معالي السيد
كيفن بيتر تورنكيست رسمياً للحوار
العالمي بشأن الشمول المالي الرقمي،
سلط الضوء على فوائد الخدمات
المالية الرقمية الحديثة وكيف أنها
تحدث تحولات في الحياة اليومية في
البحاما. وإذ سلم بأن التقدم الجديد
في التكنولوجيا يمكن أن يتيح فرصاً
هائلة للنمو والتنمية، أكد معالي
السيد تورنكيست أيضاً أن الوقوف
على التهديدات المحتملة أمر أساسي.
ورأي أن فرص الابتكار تتساوى
مع فرص الإيذاء والتهديدات، وأن
للمنظمين فرصاً لبناء وضمان الثقة
في نظام من خلال التنظيم
التحوي.

افتتح نائب رئيس الوزراء ووزير
المالية في البهاما، معالي السيد كيفين
بيتر تورنكيست، والسيد براهيم
سانو، مدير مكتب تنمية
الاتصالات في الاتحاد الدولي
للاتصالات، الحوار العالمي بشأن
الشمول المالي الرقمي (GDDFI).
وركز هذا الحدث السابق للندوة
على الأمن السيبراني وتألف من
فريقي مناقشة ومحاكاة رفيعة
المستوى.

وفي كلمته الافتتاحية، شدد السيد
براهيم سانو على الأمن كعنصر
أساسي في بناء الثقة في استخدام
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
وعلى أنه لا يزال يشكل تحدياً كبيراً
يتطلب حلاً عالمياً ومنسقاً. وأكد
أن الهدف من الحوار العالمي بشأن
الشمول المالي الرقمي، الذي بدأ
خلال ندوة العام الماضي، هو





الجلسة الأولى من الحوار العالمي بشأن الشمول المالي الرقمي (GDDFI) التكنولوجيات التي توفر الحماية للمعاملات المالية الإلكترونية

في منطقة البحر الكاريبي. وشدد آخرون على الحاجة إلى ضمان وجود البنى التحتية اللازمة، مستشهدين بالحاجة إلى أفرقة الاستجابة للحوادث الحاسوبية على وجه الخصوص.

ومن وجهة نظر المصرف المركزي، سلط الضوء على الحاجة إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الخصوصية ومقتضيات التحقيقات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، في حين شدد البعض الآخر على تشابه بين التعامل الناجح مع الكوارث المادية والكوارث السيبرانية يتمثل في التأهب ودور العلاقات الإنسانية.

ومن القطاع الخاص، اقترح أن التحدي يكمن في إحداث تغيير في السلوك من المعاملات النقدية إلى الأنظمة المالية الرقمية، ولا سيما إذا كانت الأنظمة الجديدة معقدة وإن لم يكن السكان معتادين على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أدار الدكتور رام سيواك شارما، رئيس هيئة تنظيم الاتصالات في الهند فريق المناقشة الأول في الحوار العالمي بشأن الشمول المالي الرقمي (GDDFI). وشارك في حلقة المناقشة السيد أوليفر غيل، الرئيس والمؤسس المشارك لشركة Bitt، والسيد جيوفاني كينغ، المدير التنفيذي للعمليات لدى المديرية العامة للطاقة والاتصالات والمنافسة في كوراساو، هولندا، والسيد جون رول، حاكم المصرف المركزي في البهاما، والدكتور مارك جاميسون، مدير البحوث والتعليم، كلية وارينغتون لإدارة الأعمال في جامعة فلوريدا، والسيدة سو كيلسي، نائبة الرئيس الأولى ورئيسة فريق إدارة المنتجات العالمية لشركة ماستر كارد (MasterCard).

واستكشف الفريق التكنولوجيات المالية الجديدة مثل العملات والمحافظ الرقمية وتكنولوجيا سجل الحساب الموزع وسجل الحساب الرقمي، فضلاً عن دور اللوائح في هذه البيئة الدينامية. وأوضح أعضاء الفريق كيف تطورت الخدمات المالية الرقمية

جلسة إعلامية من قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات بشأن خارطة طريق الجيل الخامس (5G): التحديات والفرص المقبلة

لرئيس المنظمة العالمية للتنظيم في شركة إنمارسات (Inmarsat)؛ والسيدة فينا روات، كبيرة مستشاري شؤون الطيف في رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA)؛ والسيد كريستوفر وولفورد، مدير سياسة شؤون الطيف الدولية في هيئة تنظيم قطاع الاتصالات والمنافسة في المملكة المتحدة (OFCOM). وتبادلوا وجهات النظر بشأن كيفية تمكين الجيل الخامس من تكنولوجيا الاتصالات المتنقلة - "5G" - من إقامة مجتمع موصول بسلاسة في الإطار الزمني لعام 2020 وما بعده (معايير الاتحاد الدولي للاتصالات IMT2020).

بدأت الجلسة الإعلامية، التي أدارها السيد ماريو مانيفيتش، نائب مدير مكتب الاتصالات الراديوية بالاتحاد، بملاحظات افتتاحية من السيد براهيما سانو، مدير مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد، وتلاها عرض من السيد مارتن أدولف، مستشار لجنة الدراسات 12 لقطاع تقييس الاتصالات بشأن "الأداء وجودة الخدمة (QoS) وجودة التجربة (QoE) لدى مكتب تقييس الاتصالات بالاتحاد. وشارك في حلقة نقاش الدكتور شيف باخشي، نائب الرئيس المعني بالعلاقات الصناعية في شركة إريكسون (Ericsson)؛ والسيدة دونا بيتا-مورفي، النائبة الأولى



الجلسة الثانية من الحوار العالمي بشأن الشمول المالي الرقمي (GDDFI) – ضمان الاعتمادية والأمن والثقة في الخدمات المالية الرقمية: مسؤولية جماعية؟

المصارف على الخدمات المالية بشكل متزايد من خلال القنوات الرقمية. وقال إن المصارف ومؤسسات التمويل الصغرى ومشغلي الاتصالات المتنقلة والجهات الخارجية المقدمة للخدمات تستفيد من الهواتف المتنقلة وأجهزة نقاط البيع، إلى جانب شبكات الوكالات الصغيرة، لتقديم الخدمات المالية الأساسية بمزيد من اليسر وسعة النطاق وبتكلفة أقل من تكلفة الخدمات المصرفية التقليدية. وقد أدرك المنظمون الماليون في جميع أنحاء العالم الدور الهائل الذي يمكن أن تؤديه الحلول المالية الرقمية في الشمول المالي الرقمي، وهم يسعون إلى فتح باب هذه الإمكانيات من خلال إنشاء بيئات تمكينية للخدمات المالية الرقمية. بيد أنه سلط الضوء أيضاً على مجموعة جديدة ناشئة من المؤسسات كذلك التي تدير شبكات وكيلة وتجمع المدفوعات وغيرها التي تساعد في بناء نظام إيكولوجي مالي رقمي أبعد أثراً وأكثر كفاءة.

تولى السيد راندول دورسيت، رئيس هيئة تنظيم المرافق والمنافسة (URCA)، رئاسة فريق المناقشة الثاني في الحوار العالمي بشأن الشمول المالي الرقمي. وشارك في حلقة النقاش كل من السيد درازين لوسيتش، رئيس هيئة تنظيم الاتصالات الكرواتية المعنية بصناعة الشبكات (HAKOM) وعضو المجلس الوطني للأمن السيبراني في كرواتيا، والسيد ديميليو آمون غابرييل بايلي، المدير العام لهيئة تنظيم الاتصالات (ATCI) في كوت ديفوار، والسيد تونتما تشارلز ميلوغو، رئيس هيئة تنظيم الاتصالات الإلكترونية والبريد (ARCEP) في بوركينافاسو، والسيد محمود الجويني، عضو مجلس إدارة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (NTRA) في مصر.

وبدأ مدير الجلسة المناقشات بتسليط الضوء على كيفية حصول الأفراد غير المتعاملين مع

إذ يخلق ذلك نظاماً إيكولوجياً جديداً توجد فيه مسؤولية جماعية لضمان الاعتمادية والأمن والثقة في الخدمات المالية الرقمية. وفي الوقت الذي تطور فيه الهيئات التنظيمية في كلا القطاعين بيئات تمكينية، فإنها تواجه مسائل رئيسية تتعلق بالسياسات والتنظيم، مثل كيفية تحقيق التوازن بين الانفتاح والابتكار بما يكفي من اليقين بشأن سلامة الإطار التنظيمي.

وشدد المشاركون في حلقة النقاش على أن الثقة جانب أساسي من الخدمات المالية الرقمية، وأكدوا الحاجة إلى التعاون بين هيئات تنظيم الاتصالات والقطاع المالي. وشدد المشاركون في حلقة النقاش أيضاً على فائدة تبادل أفضل الممارسات من أجل معالجة قضية الأمن والثقة. وألقى البعض الضوء على تغير السلوك في البلدان عند الانتقال من المدفوعات النقدية إلى المدفوعات الرقمية عن مختلف الخدمات ودور الهيئات التنظيمية في تقديم بيئة تدعم الابتكار مع تقديم حماية للعملاء.

وفي ختام الحوار العالمي بشأن الشمول المالي الرقمي (GDDFI)، قدم البروفيسور ماركو جيرك من معهد أبحاث الجرائم السيبرانية بألمانيا محاكاة رفيعة المستوى لهجوم السيبراني على أحد المصارف. وأشركت المحاكاة الحضور في عملية صنع القرار من خلال أجهزة التصويت التي أتاحت للمشاركين التعبير عن وجهات نظرهم الجماعية بشأن كيفية التعامل مع الهجمات السيبرانية.



البروفيسور ماركو
جيرك يستهل محاكاة
سيبرانية لهجوم سيبراني.



12 يوليو 2017

اجتماع العلاقات التنظيمية (RA)



اجتماع رؤساء الهيئات التنظيمية

وفي افتتاح اجتماع رؤساء الهيئات التنظيمية، شدد السيد براهيماسانو، مدير مكتب تنمية الاتصالات، على ضرورة مساهمة أعضاء قطاع تنمية الاتصالات وأعضاء القطاع الخاص بصفة خاصة في اجتماعات رؤساء الهيئات التنظيمية. وذكّر بأن هذا الفريق قد أنشئ كمنصة لمشاركة دوائر الصناعة في القضايا التنظيمية والسياساتية والسوقية، وتطلع قدماً لورود المساهمات المستقبلية من هذا الفريق. وأثنى على الفريق لعمله ومبادراته وأكد أهمية دور القطاع الخاص في التنمية. وشكر كذلك الرئيس على عمله الجدير بالثناء.

وإقراراً بأهمية أصحاب المصلحة المتعددين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خلص اجتماع رؤساء الهيئات التنظيمية إلى أن رؤساء الهيئات التنظيمية للقطاع الخاص يشكلون منصة يستخدمها مكتب تنمية الاتصالات للاتحاد لإطلاع أعضائه على وجهات نظر دوائر الصناعة وحلها بغية تعزيز تنفيذ أهداف المجتمع العالمي، وعلى وجه التحديد منها أهداف التنمية المستدامة. ويمكن الاطلاع على التقرير الكامل عبر الرابط التالي: <http://www.itu.int/en/ITU-D/Conferences/CRO/Pages/CRO8.default.aspx>

بناءً على توصية من رؤساء الهيئات التنظيمية في اجتماعهم الذي عُقد في بانكوك في أكتوبر 2016 لإنشاء فريق عمل معني بالشمول المالي الرقمي (CRO WGDFI)، اجتمع فريق العمل هذا خلال الندوة العالمية السابعة عشرة لمنظمي الاتصالات قبل الاجتماع الثامن لرؤساء الهيئات التنظيمية (CRO) للقطاع الخاص، الذي عُقد في 12 يوليو، لمواصلة المناقشات بشأن سبل المضي قدماً في تحقيق أهداف النفاذ المالي الشامل بحلول عام 2020 التي حددها البنك الدولي.

وحضر الاجتماع الثامن لرؤساء الهيئات التنظيمية (CRO) للقطاع الخاص واجتماع فريق عمله المعني بالشمول المالي الرقمي (CRO WGDFI) أكثر من 20 من المسؤولين التنفيذيين رفيعي المستوى في دوائر الصناعة من كبار أعضاء قطاع تنمية الاتصالات. وترأس اجتماع رؤساء الهيئات التنظيمية السيد بوكار با، الرئيس التنفيذي لمجلس اتصالات جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Samena)، فيما ترأست السيدة سو كيلسي، نائب رئيس شركة ماستر كارد، اجتماع فريق العمل المعني بالشمول المالي الرقمي (CRO WGDFI).

الأربعاء

12 يوليو 2017

الندوة GSR-17

حفل الافتتاح

تصميم وتنفيذ السياسات واللوائح التي تحتاج إلى التكيف مع التكنولوجيات الجديدة واستيعابها.

وشدد السيد براهيم سانو، في معرض حديثه أمام الحضور، على أنه لا يسع أي شخص ولا أي قطاع اقتصادي أن يتخيل الحياة اليوم بدون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأكد أننا مسؤولون عن تبني التكنولوجيات الناشئة مثل البيانات الضخمة والبيانات المفتوحة والحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي للاستفادة من الفرص الهائلة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق التنمية المستدامة. وقال: كقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ينبغي أن تتجاوز إجراءاتنا قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي تأخذ في الاعتبار النظام الإيكولوجي الرقمي برمته، وفي نظام إيكولوجي جديد تستخر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتبسيط العمليات الحكومية وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات للمجتمعات المحلية النائية دون إغفال أي شخص. فالمستهدف من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هم الناس ليس إلا. وأضاف "إننا بحاجة إلى تغيير الطريقة التي تتفاعل بها بين واضعي السياسات والهيئات التنظيمية والمشغلين والهيئات الأكاديمية والمستهلكين".

رحب حفل الافتتاح بالضيوف البارزين معالي الدكتور هوبيرت أ. مينيس، رئيس وزراء البهاما؛ والسيد هولن جاو، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات؛ ومعالي عضو مجلس الشيوخ كارل ويلشاير بيثيل، مستشار الملكة والنائب العام ووزير الشؤون القانونية في البهاما؛ والسيد راندول دورسيت، رئيس هيئة تنظيم المرافق والمنافسة (URCA) بالبهاما، والسيد براهيم سانو، مدير مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات؛ والسيد ستيفن بيروكس، الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم المرافق والمنافسة بالبهاما، ورئيس الندوة العالمية السابعة عشرة لمنظمي الاتصالات المنعقدة بالبهاما.

وشدد السيد راندول دورسيت في كلمته الافتتاحية على ضرورة إنشاء مجتمع واقتصاد أكثر انفتاحاً وإنتاجية وتنافسية كي يتمكن بلده من التنافس بنجاح في البيئة العالمية الحالية. وأكد أن "هيئة تنظيم المرافق والمنافسة (URCA) مقتنعة بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أكبر المنصات الواعدة التي يمكن للبهاما الاعتماد عليها لتعزيز مجتمعاتنا واقتصادنا، وهدفنا هو التعميل بتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البهاما". وأشار إلى أن المداولات التي تجري في الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات تتيح فرصاً أيضاً ستساعدنا على



الخدمات الحكومية بسرعة وسهولة وثقة ضمن إطار يوصل المقيمين ببعضهم البعض ومع الحكومة.

ورحب معالي الدكتور هوبيرت أ. مينيس بحارة بالمشاركين وشكرهم على حضورهم في البهاما. وأعلن أن مبادرة البهاما الذكية، وهي شراكة رئيسية بين حكومة البهاما والاتحاد الدولي للاتصالات، ستجعل من البهاما جزراً ذكية، بالاستفادة من مشروع الجزيرة الذكية الذي نُفذ في نيو بروفيدنس. وستؤدي هذه المبادرة إلى وضع خطة رئيسية للبهاما الذكية وتنفيذ عدة مشاريع رائدة عبر الجزر. وتحدث عن بعض أولويات الحكومة فيما يتعلق بالابتكار الذكي لتعزيز مختلف منصات الاتصالات بين الحكومة والمواطنين، ولكي تستفيد القطاعات الأخرى من الابتكار التكنولوجي، بما في ذلك قطاعي الصحة والتعليم. وأشار إلى أهمية زيادة قدرتها على تجاوز العثرات في مواجهة الهجمات السيبرانية وذكر إطلاق مشروع تجريبي يسمى "تنبيه البهاما"، ونظام وطني للإنذار في حالات الطوارئ، والتحسينات التي أدخلت على أنظمة النقل لديها، ومشروع النفاذ الواسع إلى خدمات الواي فاي (WiFi) في المتنزّهات والأماكن العامة.

وبعد أن شكر السيد هولن جاو حكومة البهاما وهيئة تنظيم المرافق والمنافسة (URCA) على حسن ضيافتهما واستضافتهما لهذه الجولة من الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات، شدد على أهمية تهيئة بيئة جذابة للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشراكات من أجل التنمية، لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وشدد على الدور الذي تؤديه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مختلف القطاعات من التمويل إلى المرافق، وكيف تعتمد القطاعات الأخرى على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تقديم توصيلية النطاق العريض الآمنة والمستدامة. وأضاف أن "الندوة العالمية السابعة عشرة لمنظمي الاتصالات تتيح فرصة هامة للمنظمين وواضعي السياسات وقادة الصناعة وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإطلاق العنان لإمكانيات التعاون بغية خلق بيئة جذابة للابتكار والاستثمار".

وعند تقديم معالي الدكتور هوبيرت أ. مينيس، ذكر معالي عضو مجلس الشيوخ كارل ويلشاير بيشيل، مستشار الملكة، أن البهاما الموصولة هي البهاما التي يستطيع فيها كل مقيم التعامل مع شبكاته الاجتماعية والتمتع بوسائل الإعلام والاحتوى الترفيهي والقيام بوظائفه وإدارة أعماله والنفاذ إلى



نقاش القادة: محركات جديدة للتحول الرقمي

للذكاء الاصطناعي أن يحقق قيمة للمجتمع وللصناعة ولكل مواطن في هذا العالم. فالذكاء الاصطناعي عندما يُفهم على نحو سليم ويدار على نحو سليم لا يلغي العامل البشري بل يمكن أن يحقق قيمة للجميع.

وأقر المشاركون في حلقة النقاش بأن الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي والخوارزميات والروبوتات ستغير العالم بطرق لم نكن نتصورها حتى وقت قريب، وذكروا أن كيفية تعامل المنظمين مع هذه التكنولوجيات ستكون مهمة جداً في رسم معالم المستقبل. وسلموا بأن الذكاء الاصطناعي ليس تكنولوجيا متجانسة، إنما مجموعة من الأساليب والتقنيات التي تطبق في سياقات مختلفة، بدءاً من الرؤية والتعرف على الكلام عبر الحاسوب، ومروراً بالترجمة الآلية وغيرها من التقنيات التي تستخدم بعد ذلك في مجالات متنوعة جداً وفي العديد من السياقات.

أدار السيد براهيم سانو، مدير مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد، نقاش القادة ضابطاً إيقاع المناقشات ومركزاً بنحو خاص على محركات التحول الرقمي والتحديات التنظيمية التي نواجهها. وأبرزت المناقشات الكيفية التي تغيّر بها الأتمتة والذكاء الاصطناعي والتعلم العميق والروبوتات مجتمعاتنا بشكل أساسي، وتؤثر على جميع جوانب حياتنا، وتعبّر عن نوع النهج التنظيمي اللازم. واستهل السيد كمال حسينوفيتش، رئيس دائرة البنية التحتية والبيئة التمكنية والتطبيقات الإلكترونية في الاتحاد الدولي للاتصالات/مكتب تنمية الاتصالات، النقاش بالقول إن البيانات الضخمة وإنترنت الأشياء وسجلات الحساب الرقمي والتعلم الآلي والذكاء الاصطناعي يرجح أن تعطل الأعراف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة وتحولها، جالبةً فرصاً وتحديات لعالمنا. وكان السؤال الرئيسي الذي طرحه، كيف يمكن

حتى نتمكن من الرد على تحديات الغد، بل حتى تحديات اليوم ونتمكن من التصدي لها.

ولاحظ المشاركون في حلقة النقاش أيضاً أن اللامركزية وتعطيل صناعات متعددة إذ تشكل جزءاً من التقارب التكنولوجي، ينبغي أن تسعى الهيئات التنظيمية إلى تحقيق توازن بين التدابير التي تيسر ريادة الأعمال والابتكار، مع تلك التي تحمي المجتمع. وأن التجريب ضروري كضرورة إنشاء بيئات متحكم فيها، لأننا لا نعرف ما يجتبه المستقبل لتكنولوجيات متعددة.

واقترح المشاركون في حلقة النقاش، في ضوء الطابع الشامل للتكنولوجيا وكثرة العوامل المجهولة التي نواجهها، أن يعالج أصحاب المصلحة كيفية الانتقال باللوائح من أمر كان يجري تقليدياً في صوامع عبر منظمي الاتصالات التقليدية ومنظمي الإذاعة ومنظمي الكهرباء والشرطة والوكالات الحكومية الأخرى إلى إطار تعاوني يمكن أن يعالج بفعالية الأشياء الموصولة جميعها. وأشار المشاركون في حلقة النقاش أيضاً إلى أن هناك نماذج وطرقاً جديدة للعمل معاً عبر التخصصات،

الخميس

13 يوليو 2017

المسار الاول:

الوثوق بالعالم الرقمي

توطئةً للموضوع، قدم السيد غاري شوارتز عرضاً عن الذكاء الاصطناعي (AI) وتأثيره على المستهلكين وكيفية بناء الثقة مع ذلك المستهلك. وعرّف الذكاء الاصطناعي بأنه تقريب عالي الدقة يقتصر على مجموعات بيانات. وأكد أن الذكاء الاصطناعي قوامه البيانات والتدريب واستخدام التعلم الآلي لتحقيق العمليات التجارية المثلى. وأضاف أن التحدي لا يكمن في تبني التكنولوجيا، بل في التكنولوجيا التي تكتنفنا. وقال في ختام عرضه: لذلك، نحن بحاجة إلى تصميم للإنسان في الوسط، وعلينا أن نضع تصميماً يحقق الثقة (للتأكد من خلو البيانات من التحيز)، كي نمضي قدماً من حيث نحن الآن مع الذكاء الاصطناعي إلى النقطة التي سيصبح فيها ذكاءً خارقاً.



السيد غاري شوارتز يمهّد
للآفاق الجديدة
في مجال التكنولوجيا

ويرد العرض الكامل عبر هذا الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=JEtW2Gw3xtk>



الجلسة الأولى: التنظيم التعاوني في نظام إيكولوجي رقمي: نماذج تنظيمية جديدة

وأشار المشاركون في حلقة النقاش أيضاً إلى أن قضايا مثل الخصوصية والأمن ينبغي النظر فيها، على الرغم من أن البيانات تجلب فوائد وقيمة اقتصادية. وذكر أن المنظمين ينبغي أن يتعاونوا لضمان ترجمة القيمة الناشئة عن استخدام البيانات إلى فوائد للمجتمع.

واقترح المشاركون في حلقة النقاش أن يعتمد الاقتصاد الرقمي على المنصات التي عُرِّفت على أنها مجموعات من التكنولوجيات التي تخلق أو تشكل بنية تحتية يمكن لجهات فاعلة مختلفة، مثل المنتجين والمستهلكين، أن يجتمعوا فيها معاً لمزاولة أي نشاط يرغبون فيه وتبادل المعلومات عن أنفسهم بشكل مستقل عن المنصة نفسها أو مقدم المنصة. وتفصل الرقمنة المعلومات عن العتاد الذي ترتبط به تلك المعلومات تاريخياً، وبالتالي يُفصل المحتوى عن الوسط. وعلى عكس جهاز تماثلي، يمكن للجهاز الرقمي الاستفادة من البيانات التي أنشئت في مجالات أخرى، لأنه ليس ملزماً بالارتباط بصومعة وظيفية مما يطمس الحدود الفاصلة بين المنتج والصناعة. ويستدعي ذلك في حد ذاته التعاون عبر القطاعات.

ومن المهم التعاون بحيث يمكن للابتكار أن يستمر ويمكن للجميع المشاركة في التحول الرقمي وفي جني فوائد الرقمنة كلها. وتدعو الحاجة إلى مزيد من الحوار، فضلاً عن مزيد من التفاهم بين الهيئات التنظيمية وفيما بين أصحاب المصلحة جميعهم.

أدار النقاش السيد جيرمان أرياس، المدير التنفيذي لهيئة تنظيم الاتصالات (CRC) في كولومبيا. وشارك في حلقة النقاش السيد ماريو فرومو، مفوض معهد الاتصالات الاتحادي (IFETEL) في المكسيك؛ والسيد أميلاش بهاشيش، المفتش السابق للمصارف وشركات الائتمان بالمصرف المركزي للبهاما؛ والسيد شيف باخشي، نائب الرئيس المعني بالعلاقات الصناعية، في شركة إريكسون؛ والسيد كيفن مارتن، نائب الرئيس المعني بالاتصالات المتنقلة وسياسة النفاذ العالمي في شركة فيسبوك؛ والسيد مارك جاميسون، مدير المركز العام لأبحاث المرافق (PURC) في جامعة فلوريدا.

وإذ نلاحظ أننا نواجه نماذج تنظيمية جديدة، حيث يشمل الاقتصاد الرقمي جميع قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك الاتصالات، فضلاً عن النقل والترفيه والصحة، يتسم إيجاد الاستجابات التنظيمية الصحيحة بالأهمية، ويشير تحديات من حيث الولاية والموارد والحلول لمختلف المشاركين في النظام الإيكولوجي الذي يشمل أيضاً الهيئات التنظيمية من مختلف القطاعات. ولاحظ المشاركون في حلقة النقاش أيضاً أن هذا الاتجاه لا يشارف على الانتهاء، بل أصبح أكثر وضوحاً مع استمرار تطور التكنولوجيا والابتكار. وفي النهاية، قالوا إن السبيل الوحيد لمعالجة هذه المسائل يمر عبر التعاون حيث تسعى جميع الجهات الفاعلة في النظام الإيكولوجي إلى العمل معاً للتوصل إلى حلول.



الجلسة الثانية: اعتمادية الشبكات والأجهزة من أجل الخدمات الرقمية

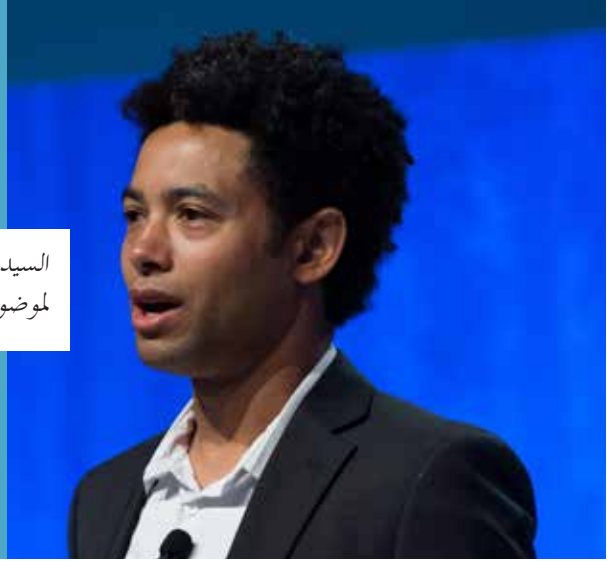
التحديات والمتطلبات الجديدة الناجمة عن نشر التكنولوجيات والخدمات الجديدة.

وشدد المشاركون في حلقة النقاش على أهمية ضمان اعتمادية الشبكة من أجل سلاسة الاتصالات. ويلزم التنبؤ بتدابير تكنولوجية مثل آليات التحجير لضمان إرسال البيانات واستقبالها على نحو آمن عبر الشبكة ولتعزيز ثقة المستهلك. ويلزم اختبار حلول التكنولوجيا الجديدة وتقييمها لضمان أمن المستعمل وأمن شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي عالم من الأشياء والتطبيقات الموصولة، كانت التغطية الكافية وتيسر الشبكة وسهولة التهيئة هي العناصر الرئيسية التي ذكرها أحد المنظمين. ويتطلب قياس الاعتمادية الانفتاح (باستخدام جميع أنواع البيانات) والثقة (وضع المعلومات تحت تصرف المستعملين) ونشر المعلومات والبيانات من وإلى المستهلكين. وهذا هو المفهوم الذي يشار إليه باسم تنظيم البيانات في فرنسا. وتختلف بيئة الشبكة اليوم، إذ تنمو حركة البيانات نمواً أُسِّيَّاً، وهنا يبرز دور الشبكات المعروفة بالبرمجيات والتمثيل الافتراضي لوظيفة الشبكة، كما قال أحد المشغلين الذي دعا إلى تعاون منفتح في هذا المجال. وفي هذا السياق، من المهم التفكير في نقل البيانات عبر الحدود والتدفق الحر للمعلومات في جميع أنحاء العالم وفوائدها وأثر القيود مع حماية الخصوصية وتشجيع الثقة أيضاً. ولاحظ المشاركون في حلقة النقاش أيضاً أن المعمارية الموزعة تساعد في مجال الأمن السيبراني وفي اكتشاف الازدحام والانقطاعات، وأنها الطريقة التي يمكن بها لشبكات إيصال المحتوى أن تيسر الاعتمادية.

وأدار الجلسة الدكتور درازين لوسيتش، رئيس هيئة تنظيم الاتصالات الكرواتية المعنية بصناعة الشبكات (HAKOM) في كرواتيا، مع المشاركين في حلقة النقاش البروفيسور أوامرو غاربا دانباتا، نائب الرئيس التنفيذي/الرئيس التنفيذي لبيئة الاتصالات النيجيرية (NCC) بنيجيريا؛ والسيد جاك ستيرن، عضو مجلس هيئة تنظيم الاتصالات الإلكترونية والبريد (ARCEP) بفرنسا؛ والسيد هاريندرال سينغ غريوال، مدير مجموعة (إدارة الموارد والتوصيل البيني) في هيئة تطوير وسائط المعلومات والاتصالات (IMDA) بسنغافورة؛ والسيدة لورين فان وازر، نائبة الرئيس المعنية بالسياسة العامة العالمية بشركة Akamai Technologies؛ والسيد إيريك لوب، النائب الأول للرئيس للشؤون الخارجية والتنظيمية الدولية بشركة AT&T؛ والسيدة جاد نيستر، كبيرة مدراء السياسة العامة والخبرة العالمية في مجال الخصوصية برابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA).

وذكر مدير الجلسة أن ما يُشهد اليوم من إقبال سريع على التكنولوجيات الجديدة، مثل الجيل الرابع من التطور الطويل الأجل (4G LTE)، ونمو هائل في حركة البيانات، والذي يتوقع أن ينمو أكثر مع الجيل الخامس (5G)، يخلق تحديات جديدة لدوائر الصناعة والهيئات التنظيمية. ويتعلق أحد التحديات بالقدرة على تقديم سعة مستدامة اقتصادياً وتمكين استراتيجية نمو الأداء في الوقت نفسه. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين وضع ومراجعة سياسات الأمن السيبراني وخصوصية البيانات للتعامل مع

السيد يائيل ماغوير يمهّد
لموضوع التوصيلية للجميع.



المسار الثاني:

خلق عالم من الفرص

التقليدية التي وضعتها شركة فيسبوك (Facebook) طائرات أكويلا (Aquila) المشغلة بالطاقة الشمسية، وأنظمة الاتصالات اليزرية عبر الأثير ذات الصبيب العالي، وشبكة التوزيع الحضرية Terragraph و ARIES. واستشهد بقول آرثر س. كلارك بتعذر تمييز أي تكنولوجيا متقدمة بما فيه الكفاية عن السحر، واحتتم بالقول إن "الأمر الذي يجعل هذه التكنولوجيا سحرية ويوصل المجتمعات المحلية بطرق تعجز عنها المعدات العتيقة، يأتي من السحر الذي تبتدعونه جميعاً".

قام السيد يائيل ماغوير، المبتكر في مجال التوصيلية والمدير الهندسي الذي يقود مختبر التوصيلية لدى شركة فيسبوك، بتهيئة المشهد لخلق عالم من الفرص من خلال التفكير بدلالة المعيشة بدلاً من السرعة والكُمون، وبدلالة إنشاء وبناء مجتمعات محلية. وعرض التوصيلية من منظور البيانات، لا سيما من خلال تحليل الكثافة السكانية لمعرفة أين يعيش الناس، وتطوير قاعدة بيانات واستخدام التعلم الآلي لتحديد حلول توصيلية توصل الجميع في كل مجتمع محلي. وقال إن الحاجة تدعو إلى مجموعة من الحلول. وتشمل بعض الحلول غير

الجلسة الإعلامية: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لقياس مجتمع المعلومات

ونشر البيانات وتحليلها ودور فريق الخبراء الإحصائيين (المعنيين بمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (EGTI) وبالمؤشرات الأسرية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (EGH)) من حيث تحديد المنهجيات والمؤشرات الجديدة.

وقدم الدكتور كوستاس زافازافا، رئيس دائرة دعم المشاريع وإدارة المعارف، مكتب تنمية الاتصالات/الاتحاد الدولي للاتصالات، لمحة عامة عن عمل الاتحاد في مجال بيانات وإحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لقياس مجتمع المعلومات. وشرح عملية جمع البيانات من الدول الأعضاء



الجلسة الثالثة: النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار ميسورة في اقتصاد تعاوني

بالانتقال من نماذج الأعمال القائمة على الاتصالات الصوتية إلى تلك القائمة على البيانات. وقد أثبتت نهج تنظيمية مختلفة لتعزيز نشر الشبكات والاستثمار فيها باستخدام نهج مدفوعة بتوجهات السوق، فضلاً عن أدوات السياسات والتنظيم مثل تمويل الخدمة الشاملة للجميع وسياسات الطيف المرنة والمحايدة من حيث التكنولوجيا. وقد خفضت التكنولوجيا تكاليف النشر. ويتعين على الهيئات التنظيمية مواكبة التكنولوجيات الجديدة المبتكرة والنظر في تكلفة التنظيم لضمان عدم وقوف الأطر التنظيمية حائلاً دون الابتكار والاستثمار.

وقال أحد المشغلين إن اللوائح يجب أن تعالج أيضاً الاختناقات في الأسواق وأن تسعى إلى تخفيض الاستثمارات. وأضافت جهة فاعلة أخرى أن تقديم حوافز للاستثمار في التكنولوجيا المرنة والتكيفية التي يمكنها أن تتفاعل مع المزيد من الخدمات هو شأن مهم كذلك. وفي عصر التقارب، تُعتبر إقامة حوار بين القطاعين العام والخاص أساسية لإحداث تحولات في مجتمعاتنا واقتصاداتنا وسد الفجوة الرقمية. وعلينا أن نفكر في التنظيم والسياسات العامة للقرن الحادي والعشرين وأن ننأى عن إفسار القرن العشرين. وشدد مدير الجلسة على ضرورة أن تعمل الحكومات والهيئات التنظيمية والقطاع الخاص في وئام لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في امتداد للنطاق العريض يصل إلى الجميع في كل مكان في جميع أنحاء العالم.

أدار السيد رام سيواك شارما، رئيس هيئة تنظيم الاتصالات في الهند (TRAI)، فريق المناقشة. وشارك في حلقة النقاش السيد دان شوبلوم، المدير العام للهيئة السويدية للبريد والاتصالات (PTS)؛ والسيد توم سوليفان، القائم بأعمال رئيس المكتب الدولي لدى لجنة الاتصالات الفيدرالية (FCC) بالولايات المتحدة؛ والسيد نزيه دينكبوداك، مدير الشؤون التنظيمية AMEA لدى شركة أورانج (Orange)؛ والسيد بابلو بيلو، المدير التنفيذي لدى رابطة مؤسسات الاتصالات لمجموعة البلدان الأمريكية (ASSET)؛ والسيدة باتريشيا كوبر، نائب الرئيس للشؤون الحكومية الساتلية لدى شركة سبيس إكس (SpaceX).

وشدد مدير الجلسة على أن إمكانية النفاذ والقدرة على تحمل التكاليف تنطوي على التوصيلية. فالتوصيلية ليس ترفاً بل ضرورة، خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية، حيث سيجري تشغيل كميات هائلة من التطبيقات عبر الشبكات. ولكي تشغل هذه التطبيقات، تدعو الحاجة إلى توصيلية قوية يمكن الاعتماد عليها وبأسعار في متناول الناس. وفي حين أن هناك تحديات، هناك أيضاً الكثير من الفرص.

وأكد المشاركون في حلقة النقاش أن اجتذاب الاستثمار أسهل إذا كانت آفاق المستقبل مستقرة نسبياً وإذا وضعت الحكومات أهدافاً ملموسة لتطوير الشبكة. وتوجد حلول ونماذج أعمال مختلفة في جميع أنحاء العالم، مع الاعتراف



الجلسة الرابعة: التجوال في العالم الرقمي

بالتجارة، بل تتناول أيضاً التغيرات في تدفقات الإيرادات والاستخدام والحركة ونماذج الأعمال الجديدة فضلاً عن الفرص الجديدة والتدابير المبتكرة بشأن التجوال للاتصالات من آلة إلى آلة (M2M) وإنترنت الأشياء (IoT). وسلط الضوء على أن المبادرة أقامت حواراً مع أصحاب المصلحة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المبادئ التوجيهية الاستراتيجية للتجوال الدولي المتنقل التي يمكن تطبيقها في جميع أنحاء العالم وتعزيز بيئة شفافة ومتوائمة واستشرافية لسوق التجوال الدولي المتنقل بما يعود بالنفع على المستهلكين والمشغلين. ويتضمن التقرير (المتاح على الرابط

<http://www.itu.int/en/ITU-D/Conferences/GSR/Documents/>

[GSR2017/IMR_Strategic_Guidelines_Second%20Consultation_DRAFT_FINAL.pdf](#)) مشروع المبادئ التوجيهية الاستراتيجية للتجوال الدولي المتنقل كي ينظر ويساهم فيه أصحاب المصلحة.

وأقر المشاركون في حلقة النقاش بتعدد المبادرات في مختلف بقاع العالم لمعالجة قضية التجوال الدولي المتنقل. وأشاروا إلى أن الأجهزة الموصولة تحتاج لأن تكون قادرة على التحرك عبر الحدود والشبكات بتكلفة ميسورة، نظراً لاحتياجات قطاع الأعمال والمستهلكين، ولا سيما في عالم إنترنت الأشياء، ولأهمية التجوال الدولي المتنقل في تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي الإقليمي. وهناك نماذج مختلفة لمعالجة هذه القضية وينبغي النظر فيها جميعها. ومعهز عن سقوف الأسعار، أدت المنافسة أيضاً إلى انخفاض الأسعار. وتساعد المبادرات على الصعيدين الإقليمي والدولي في توجيه المناقشات والتوصل إلى توافق في الآراء.

أدار الجلسة السيد ج. بول مورغان، نائب رئيس هيئة تنظيم المرافق والمنافسة (URCA) في البهاما وشارك في حلقة النقاش السيد مانويل كوستا كابرا، رئيس شؤون التجوال الدولي في رابطة منظمي وسائل التواصل والاتصالات لمجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية (ARCTELCPPL)؛ والسيد عبد الكريم صومايلا، الأمين العام للاتحاد الإفريقي للاتصالات (ATU)؛ والسيد شولا تايلور، الأمين العام لكبار موظفي التكنولوجيا (CTO)؛ والسيد رينيه دوني كوني، نائب المدير، مكتب الاتصالات الاتحادي السويسري (OFCOM).

ومهد مدير الجلسة للمناقشات بالإشارة إلى أن قضية ارتفاع أسعار الاتصالات المتنقلة لا تزال قائمة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، ويجري البحث عن حلول تنظيمية لمعالجة هذه التكاليف المرتفعة. وأشار أيضاً إلى أن المنظمين ينبغي أن يسعوا لإيجاد حلول، في ضوء تطور التكنولوجيا، محذراً من أن التكنولوجيا ستقوم بذلك نيابةً عنا إن لم يجد المنظمون حل لهذه المشكلة بالذات.

وبدأت الجلسة بعرض قدمته السيدة صوفي مادينز، رئيسة شعبة التنظيم وبيئة الأسواق (RME) بمكتب تنمية الاتصالات/الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن المبادئ التوجيهية الاستراتيجية للتجوال الدولي المتنقل (IMR) التي وُضعت في إطار مبادرة مدير مكتب تنمية الاتصالات السيد براهما سانو تحت شعار هيا نجوم العالم. وقالت إن المناقشات لا تركز على مجرد تكلفة تجوال الاتصالات الصوتية أو اتصالات البيانات، أو على المبادئ الدولية المتصلة

الجمعة

14 يوليو 2017

مسار المنظمين

المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات
الصادرة عن الندوة GSR-17: النقاش
والاعتماد

قدم السيد ستيفن بيريوكس، الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم المرافق والمنافسة (URCA) بالهاما ورئيس الندوة العالمية السابعة عشرة لمنظمي الاتصالات، مشروع المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات الصادرة عن الندوة العالمية السابعة عشرة لمنظمي الاتصالات (GSR-17) بشأن الحوافز السياسية والتنظيمية لتنفيذ إلى الخدمات الرقمية بتكلفة ميسورة، والذي وُضع في إطار التنسيق الذي قام به وبالتشاور مع منظمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جميع أنحاء العالم. وأكد السيد بيريوكس في عرضه عدم وجود مخطط شامل واحد لأفضل الممارسات، وقال: يمكن الاستئناس بالخبرات القطرية عسى أن توجهنا نحو التميز التنظيمي. وفي النظام الإيكولوجي الرقمي الذي يزداد تعقيداً وحراكاً، من المهم الاتفاق على مبادئ مشتركة وطرح قواعد واضحة وبسيطة. وأشار إلى أن المبادئ التوجيهية التي قُدمت واعتمدت تعبر عن الروح التوافقية للندوة العالمية لمنظمي الاتصالات.





اتخاذ القرارات بناءً على الأدلة: أدوات للمنظمين

وأضاف المشاركون في حلقة النقاش أن التعاون أساسي في اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة. واعترف كذلك بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين كعنصر هام من عناصر صنع القرار القائم على الأدلة للمضي قدماً بدلالة تحسين التنظيم. وتعتمد النتائج التنظيمية الجيدة على أكثر من مجرد قواعد ولوائح حسنة التصميم، فهي تعتمد على الثقة بأن القرارات التنظيمية تُتخذ على أساس موضوعي ونزيه ومتسق.

وأكد المشاركون في حلقة النقاش أن جودة القرارات التي تتخذها هيئة تنظيمية تتأثر تأثراً شديداً بجميع الهيئات التنظيمية نفسها وموقف السياسة العامة للهيئة التنظيمية واستعراضات تقييم الأثر التنظيمي للقرارات التي تتخذها الهيئة التنظيمية وشفافية العملية. وقال أحد المنظمين، نحن جميعاً نعمل معاً لجعل الدول قادرة على المنافسة ولخلق ثروة للبلاد وأيضاً لخلق بيئة يمكن فيها للناس الاستفادة من الخدمات التي تجلبها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لهم وكذلك لقطاعات أخرى. وقال منظم آخر، بما أن لكل بلد نقطة انطلاق مختلفة، من المهم تغيير التصورات والتأكد من دوام التفاعلات الإيجابية مع المشغلين، لإقامة تفاهم تعاوني وعلاقة عمل حازمة ولكن عادلة مع جميع المشغلين، على نحو يروج لنهج تعاوني. وشدد المشاركون في حلقة النقاش على أن التعلم من تجارب الآخرين مهم جداً أيضاً في اتخاذ القرارات. وقال مدير الجلسة في ختامها إن التعاون الشفاف والعملي، إلى جانب التواصل عبر القطاعات وإشراك الجهات الفاعلة الرئيسية، أمر أساسي للسياسات واللوائح التي تستجيب لوقائع السوق واحتياجات الجهات الفاعلة وطلبات المستهلكين.

أدار فريق المناقشة الدكتور كمال حسينوفيتش، رئيس دائرة البنية التحتية والبيئة التمكنية والتطبيقات الإلكترونية في مكتب تنمية الاتصالات/الاتحاد الدولي للاتصالات. وكان من بين المشاركين في الاجتماع السيد فيليب بابتيسا، الأمين العام لرابطة منظمي وسائل التواصل والاتصالات لمجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية (ARCTELCLP)؛ والسيد محمود الجويني، عضو مجلس إدارة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (NTRA) في مصر؛ والبروفيسور أمريكيو موشانغا، المدير العام للمعهد الوطني للاتصالات (INCM) في موزامبيق؛ والسيدة دالسي غرين بانايالا، الرئيسة التنفيذية/مديرة هيئة تنظيم الاتصالات والاتصالات الراديوية (TRR) في فانواتو. وبدأت الجلسة بعرض موجز قدمته السيدة سينثيا ريدوك جونز من هيئة اتصالات ترينداد وتوباغو (TATT) بشأن مشروع الخطة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يقوم على خمسة اتجاهات استراتيجية: زيادة القدرات البشرية وتحسين الخدمات العامة وتعزيز التنمية الاقتصادية والنهوض بالبيئة والفوائد المجتمعية.

وأشار مدير الجلسة إلى أن الوضع الطبيعي الجديد للمنظمين في كل مكان ينطوي على تغيير وتحديات وفرص. ويتغير دور المنظم نفسه. وكثيراً ما تمتد الأسئلة والتحديات الآن إلى ما هو أبعد من القطاع الذي يتطلب من منظمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التعامل مع البيانات وحماية المستهلك وقضايا جودة الخدمة وإنترنت كل شيء وتحديات الأمن السيبراني، فضلاً عن معالجة مقدمي الخدمة عبر الإنترنت (OSP)/الخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت (OTT). وأشار إلى التقرير الجديد الصادر عن الاتحاد بشأن التوقعات العلمية لتنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2017. ويقترح التقرير نهجاً تنظيمياً للجيل الخامس (5G)، وهو نهج منفتح وتعاوني وقائم على الحوافز عبر القطاعات.



مسار الصناعة

نقاش قادة الصناعة – الجلسة الأولى: التكنولوجيات الناشئة بوصفها عناصر تمكينية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية

الذكية وتطبيقات الطب عن بُعد والعدادات الذكية لخدمات المرافق العامة وخدمات المعلومات الزراعية، بوصفها فرصاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وشدد أعضاء الفريق على الحاجة إلى تنسيق العمل فيما بين أصحاب المصلحة جميعهم كي تتسنى الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبازدياد توصيل الأشخاص والأجهزة، وازدياد المعاملات المنفذة، حُدد الأمن كموضوع رئيسي إلى جانب الحاجة إلى إطار جديد للسياسة العامة وبيئة تمكينية لحلول آمنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأشار المشاركون في النقاش إلى أن السوائل ستؤدي دوراً أكبر من أي وقت مضى في توصيل جميع الأجهزة من المدن إلى المناطق النائية، وخاصةً فيما يتعلق بإنترنت الأشياء. بيد أن أعضاء الفريق لاحظوا أيضاً أن بناء قدرات واضعي السياسات والهيئات التنظيمية أمر أساسي للتغلب على المفاهيم الخاطئة بشأن تكنولوجيات الفضاء وتعزيز فهم كيف يمكنها زيادة التوصيلية للجميع. وتطرق النقاش أيضاً إلى أهمية ضمان بنية تحتية موثوقة من خلال الألياف البصرية، والوصلات الوسيطة المتينة، وسياسات الطيف الفعالة. وشدد القطاع الخاص أيضاً على الحاجة إلى تعزيز التعاون مع الهيئات التنظيمية لتشجيع الابتكار والتكنولوجيات الجديدة. وذكرت الحاجة إلى الثقة في الأسواق باعتبارها من الشروط التي تتيح للصناعة تقديم خدمات ميسورة التكلفة، فضلاً عن الحاجة إلى المرونة من أجل الابتكار.

افتتح السيد برونو راموس، المدير الإقليمي لدى الاتحاد لمكتب تنمية الاتصالات في منطقة الأمريكتين، مناقشات قادة الصناعة التي أكدت أهمية مشاركة القطاع الخاص في أعمال قطاع تنمية الاتصالات.

وأدار الجلسة الأولى السيد فابيو لايقي، نائب الرئيس لشؤون التنظيم والنفاذ إلى الأسواق لدى شركة إنمارسات (Inmarsat Plc). وكان من بين المشاركين في حلقة النقاش السيدة لورين فان ويزر، نائبة الرئيس للسياسة العامة العالمية لدى شركة أكاماى (Akamai Technologies)؛ والسيدة تاتيانا لورانس، نائبة الرئيس لشؤون التنظيم لدى شركة إيريدיום للاتصالات (Iridium Communications Inc.)؛ والسيد روبرت بيبير، رئيس شؤون سياسة وتخطيط التوصيلية العالمية، لدى شركة فيسبوك.

وأشار مدير الجلسة إلى تأثير التكنولوجيات الناشئة والحلول التي تقدمها الصناعة في جميع القطاعات بشأن التحول الرقمي والمجتمع. وسلط الضوء كذلك على الحاجة إلى استكشاف الفرص المحتملة للشركات بين القطاع الخاص والحكومة والجهات الفاعلة الأخرى للاستفادة من فوائد التحول الرقمي والتأثير الاجتماعي والاقتصادي. واستشهد ببضعة أمثلة على التكنولوجيات الناشئة كالحوسبة السحابية والدفع عبر الاتصالات المتنقلة ومنصات التجارة الإلكترونية العالمية ومنصات التداول المستقل والاستعانة بمصادر خارجية ومنصات تبادل الموارد التعليمية وتطبيقات الصحة



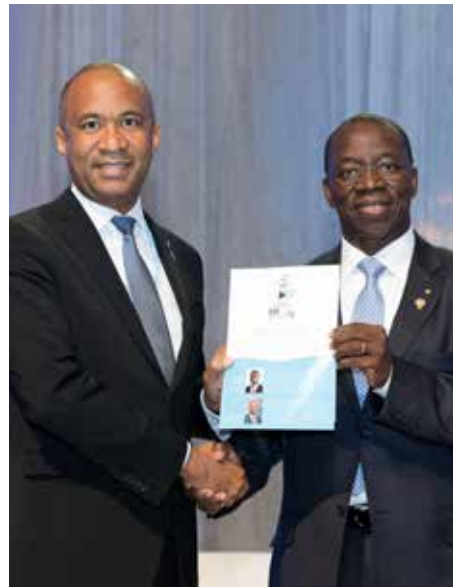
نقاش قادة الصناعة – الجلسة الثانية: إطلاق العنان للنهج التعاونية المحتملة بين القطاعين العام والخاص ودور الشراكات الاستراتيجية

النفاذ لتشمل الجميع، أثار المشاركون في حلقة النقاش قضايا تتعلق بالتغطية والقدرة على تحمل التكاليف. وذكر أن الحياذ التكنولوجي لا يزال يؤدي دوراً هاماً بالنظر إلى التكلفة الباهظة لتقديم البنية التحتية في المناطق النائية على الشركات، وكذلك فإن تيسر الطيف أمر أساسي. وشدد المشاركون في حلقة النقاش أيضاً على الحاجة إلى تعزيز التعاون فيما بين المشغلين وواضعي السياسات والهيئات التنظيمية فضلاً عن مصارف التنمية لإقامة شراكات من أجل التنمية يمكن أن تركز على نشر شبكات نفاذ جديدة، وتوسعة الشبكات الأساسية وشبكات التوصيل. وتقتضي الحاجة توسيع نطاق التعاون فيما بين الهيئات التنظيمية والمشغلين ومقدمي الخدمة عبر الإنترنت (OSP)/الخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت (OTT)، وهذا مجال يمكن أن يمد فيه الاتحاد يد العون بتقديم منصة محايدة لتبادل المعارف وبناء القدرات. وأخيراً، ذكر أن استخلاص العبر من الإجراءات السابقة استناداً إلى التطور التاريخي لعدة أنظمة تنظيمية وإن كان مهماً، فمن الأهمية بمكان اتباع نهج تنظيمية مرنة لأن بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتغير بسرعة تفوق كثيراً ما كانت عليه منذ 36 سنة مضت، والتكيف مع الأوضاع الجديدة.

أدار الجلسة الثانية السيد بوكار با، الرئيس التنفيذي لمجلس اتصالات جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Samena)، وشارك في حلقة النقاش السيد نزيه دينكبوداك، نائب الرئيس لشؤون AMEA لدى شركة أورانج (Orange)، والسيدة ماريا شومان، كبيرة مدراء الشؤون التنظيمية، لدى شركة OneWeb؛ والسيد زياد الخويطر، المدير العام المعني بالشؤون التنظيمية لدى مجموعة الاتصالات السعودية (STC)؛ والسيد بيتر بيتشش، المدير التنفيذي والمستشار العام المساعد، لدى شركة إنتل (Intel).

ولاحظ المشاركون في حلقة النقاش أن دوائر الصناعة تدرك أهمية التكنولوجيا وفوائدها، ولكن يلزم بذل المزيد من الجهود لشرح الطريقة التي يمكن بها للتكنولوجيا أن تغير حياة الناس. وأن الحاجة تدعو إلى بذل جهود مشتركة لنشر المعلومات وتعزيز المعرفة بما سبق إنجازه وتأثيره، وإلى التقدم بمقترحات فعلية بشأن الكيفية التي يمكن أن تشمل التكنولوجيا بها الناس، وتحدث اختلافاتاً حقيقياً في حياتهم. واليوم، لا تزال مليارات من الناس محرومة من توصيل أساسي، بل إن عدداً أكبر من الناس محروم من النطاق العريض. وفيما يتعلق بزيادة إمكانية

الأفق المستقبلي والاختتام



المبادئ لاعتماد تحقيق البيئة التنظيمية المثلى، وتعزيز النفاذ إلى الأسواق والبنية التحتية، ودعم وإنشاء قيمة مضافة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقدم تقريراً أيضاً عن عمل فريق العمل المعني بالخدمات المالية الرقمية الذي أنشئ كي يعمل على اصطفااف أصحاب المصلحة الرئيسيين إزاء تحقيق التزام رسمي في إطار هدف تحقيق النفاذ المالي الشامل بحلول عام 2020، والذي ناقش الأطر القانونية والتنظيمية والتنفيذ التجريبي في بلدان مختارة.

والتفت السيد سانو، مدير مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد، إلى الجولة التالية من الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات، ودعا المشاركين إلى تقديم مقترحات للمواضيع التي يتعين النظر فيها. وأشار إلى أن باب المشاورات بشأن هذه المواضيع سيكون مفتوحاً حتى 15 أغسطس 2017 وأعلن أن الندوة القادمة ستعقد في جنيف، سويسرا، في الفترة من 9 إلى 12 يوليو 2018 في إطار موضوع يتناول "النماذج التنظيمية الجديدة في الاقتصاد الرقمي".

وفي كلمته الختامية، أعرب السيد دورسيت، رئيس هيئة تنظيم المرافق والمنافسة (URCA) بالبهاما، عن شكره للاتحاد الدولي للاتصالات على تنظيمه الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات في البهاما. وشكر حكومة البهاما على إناطتها بهيئة تنظيم المرافق والمنافسة مسؤولية تنظيم هذا الحدث. وأعرب عن شكره للمشاركين على حضورهم إلى البهاما والمساهمة في إنجاح هذا الحدث.

وأعرب السيد سانو عن امتنانه لحكومة البهاما لاستضافتها الندوة. وشكر أيضاً هيئة تنظيم المرافق والمنافسة (URCA) على اجتهد فريق التنظيم التابع لها وتفانيه والحفاوة التي استقبل بها ضيوفه. وفي ختام هذا الحدث، قال السيد سانو "إننا نمنح اليوم فرصة ذهبية لكونك قربي الصلة باقتصادنا، وعلينا أن نعيد تعريف أنفسنا بوصفنا منظمين، وأن نكون قربي الصلة بهذا القطاع باستمرار، وقربي الصلة بالاقتصاد ككل في الواقع، فيما ننفذ الآن أهداف التنمية المستدامة".

في معرض الاحتفال بالنجاحات التي حققتها الندوة العالمية السابعة عشرة لمنظمي الاتصالات (GSR-17)، ترأس الجلسة الختامية السيد براهيم سانو، مدير مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد.

وقدم السيد ستيفن بيروكس، الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم المرافق والمنافسة (URCA) بالبهاما ورئيس الندوة العالمية السابعة عشرة لمنظمي الاتصالات (GSR-17)، تقريراً صادراً عن الندوة العالمية السابعة عشرة لمنظمي الاتصالات عما اعتمده المجتمع التنظيمي صباحاً من مبادئ توجيهية لأفضل الممارسات بشأن الحوافز السياساتية والتنظيمية للنفاذ إلى الخدمات الرقمية بتكلفة ميسورة. وذكر أن التطورات التي تحدث في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تجمع بين كل جانب من جوانب وجودنا وقال إن "عالم الفرص الرقمية لدينا يقدم عالماً من التنظيم ربما ليس جديداً علينا. وعلينا أن نتأكد من أننا منفتحون بما فيه الكفاية، بوصفنا منظمين، على ما يلزمنا من التعديلات والتغييرات والتعاون كي نتمكن من المضي قدماً".

وقدم السيد أنسورد هيويت، المدير العام لمكتب تنظيم المرافق (OUR) بجامايكا ورئيس منظمة هيئات تنظيم المرافق الكاريبية (OOCUR)، تقريراً عن اجتماع الرابطات التنظيمية الذي عُقد في 12 يوليو. وحضر الاجتماع أكثر من 60 مشاركاً من 12 رابطة قدموا تقارير عن أنشطتهم الحالية واشتركوا في مناقشات بشأن التجوال الدولي المتنقل واستراتيجيات النفاذ الشامل والخدمة الشاملة. وشجع الاجتماع أيضاً الاتحاد الدولي للاتصالات على إنشاء بوابة إلكترونية لرابطات الهيئات التنظيمية يمكن أن تتضمن العروض المقدمة في اجتماعات الهيئات التنظيمية وتقاريرها وروابط إلكترونية إلى تقاريرها.

وتحدث السيد بوكار با، الرئيس التنفيذي لمجلس اتصالات جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Samena) ورئيس اجتماع رؤساء الهيئات التنظيمية (CRO) للقطاع الخاص، عن الاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع الثامن لرؤساء الهيئات التنظيمية، وأفاد بأن الاجتماع اتفق على مجموعة من

المبادئ التوجيهية الصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2017 (GSR-17) بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بالحوافز السياساتية والتنظيمية لضمان النفاذ إلى الخدمات الرقمية بأسعار ميسورة

إن الإمكانات الثرية التي يزرعها الاقتصاد الرقمي التحويلي في متناول أيدينا. ويتيح العالم الرقمي مجموعة كبيرة من الفرص في قطاعات شتى كالزراعة والصحة والتعليم والخدمات المالية والذكاء الاصطناعي والإدارة العامة. ويمكن للخدمات الرقمية أن تمكن النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بشكل شامل.

ويؤدي التنظيم دوراً محورياً للمساعدة في ازدهار الأسواق سريعة التطور اليوم مع تشكيل أسواق مستقبلية لخدمات رقمية مبتكرة ومتوازنة وشاملة. وإن التنظيم الشامل والقائم على الحوافز والذي يدفعه التعاون على نحو متزايد لن يعود بالنفع على المستهلكين والأعمال فحسب وإنما سيساعد في التعجيل بتحقيق مستقبل رقمي للمليارات الأفراد الذين لا يزالون غير موصولين.

ونحن، منظمي الاتصالات المشاركين في الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2017، ندرك أن ما من نموذج واحد شامل لأفضل الممارسات، ولكننا نتفق على أن تجارب البلدان يمكن أن تكون مفيدة وترشدنا نحو التميز التنظيمي. وفي النظام الإيكولوجي الرقمي متزايد التعقيد والدينامية، من المهم الاتفاق على مبادئ مشتركة ووضع قواعد واضحة وبسيطة.

ولذلك، قمنا بتحديد هذه المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات التنظيمية وإقرارها من أجل إتاحة خدمات رقمية للجميع بأسعار ميسورة.

أولاً - تعزيز الأساس التنظيمي للنفاذ إلى الخدمات الرقمية بأسعار ميسورة

- اعتماد أنظمة الترخيص المبتكرة وتخفيض نماذج تجارية جديدة لتغطية المناطق النائية والريفية التي تدمج بشكل أكثر فعالية استخدام البنية التحتية للاتصالات الأرضية والساتلية والبحرية.
- تعزيز تقابل البنى التحتية المتعددة ونشرها بما في ذلك العمل مع الحكومة المحلية لرفع القيود على نشر البنى التحتية.
- رصد وتحديد أسعار التوصيل البيني للخدمات الثابتة والمتنقلة إذا لزم الأمر، بما في ذلك عن طريق المحاسبة التنظيمية السليمة.
- إلزام مقدمي الخدمات المهيمنين القائمين بتوفير نفاذ بالجملة غير متحيز إلى شبكاتهم لأغراض التوصيل البيني وتقاسم البنية التحتية.
- إتاحة إمكانية نقل الأرقام في الشبكات الثابتة والمتنقلة.
- النظر في كفاءة رسوم الترخيص والطيء.
- استعمال استراتيجيات شمولية للنفاذ الشامل والخدمة الشاملة وآليات التمويل لتوسيع الشبكة والتوصيلية للمؤسسات العامة والمجتمع على السواء فضلاً عن تدابير تخفيض الطلب كتقديم إعانات إلى المستعملين النهائيين.
- تشجيع تطوير تكنولوجيات جديدة ومبتكرة تعزز توفير تغطية بتكلفة أقل للمناطق الريفية والنائية.
- ونذكر بأهمية هذه التدابير والحوافز ونؤكد كدها مجدداً بصيغتها المجددة في المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات الصادرة عن الندوة في السنوات السابقة.
- واعترافاً بالقدرة التحولية للأدوات التنظيمية التالية لتخفيض تكلفة نشر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واعتماد الخدمات المقدمة للمستعمل النهائي، نؤكد مجدداً أهميتها وندعو إلى تعزيز وزيادة تبسيط القواعد والممارسات بشأن ما يلي:
- اعتماد سياسات واستراتيجيات وخطط رقمية وطنية تسعى إلى ضمان إتاحة تكنولوجيات النطاق العريض وبروتوكول الإنترنت لأوساط المستعملين على أوسع نطاق ممكن، والاستفادة منها.
- اعتماد نهج مرن وشفاف لتعزيز المنافسة القوية في مجال توفير النفاذ إلى الشبكات والخدمات الرقمية المقدمة للمستعمل النهائي.
- وضع أطر سياسية وتنظيمية مرنة وقائمة على الحوافز وموجهة نحو السوق فيما يتعلق بتوزيع الطيف وتخصيصه، لا سيما من أجل خدمات النطاق العريض.
- تعزيز شبكات الألياف البصرية العابرة للحدود وبناء شبكات رئيسية وطنية واسعة الانتشار تكملها بنية تحتية لاسلكية وساتلية للأرض حيثما يكون ذلك ضرورياً.
- مواومة الطلب المحلي على الشبكات مع استخدام القدرات الدولية.
- تشجيع نشر نقاط تبادل الإنترنت، فضلاً عن شبكات توزيع المحتوى على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
- إزالة الحواجز أمام دخول السوق على جميع المستويات واعتماد حوافز للنفاذ المفتوح وتقاسم البنية التحتية على الصعيدين الدولي والإقليمي، بهدف تخفيض تكلفة التوصيلية بالكبلات البحرية والشبكات الرئيسية الإقليمية للألياف البصرية والبنية التحتية الساتلية.

ثانياً - زيادة اعتماد الحوافز وتقييمها لتقديم الخدمات الرقمية

- تيسير دخول مقدمي الخدمات الإلكترونية إلى السوق وعملياتهم.
- رصد وتطبيق تدابير الإنفاذ المناسبة ضد أي سلوك مناهض للمنافسة في أسواق الخدمات الرقمية.
- تعزيز الحوافز الضريبية وشبه الضريبية وغيرها لتشجيع المشغلين على خفض الأسعار، بما في ذلك إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة إلى مقدمي البنية التحتية وكذلك على الأجهزة والمعدات الطرفية للمستعملين النهائيين.
- تهيئة بيئة تمكينية لمقدمي خدمات الحوسبة السحابية من خلال وضع مجموعة من السياسات التي تعزز أمن الشبكة وخصوصية البيانات، مما يمكن من إتاحة الحوسبة السحابية كآلية رئيسية لتقديم الخدمات الرقمية يستعملها جميع أنواع الأطراف الفاعلة في السوق وخصوصاً الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- القيام، عندما يكون استعمال مراكز البيانات التي تملكها الحكومة مطلوباً، بوضع استراتيجيات لتوحيد تلك المراكز والاستثمارات في مراكز البيانات ومن ثم تخفيض الإنفاق الحكومي مع تحسين إدارة الموارد السحابية بين الوكالات الحكومية.
- تحديد سياسة للمشتريات العامة من أجل الوكالات الحكومية لاعتماد واستعمال الخدمات الرقمية وكذلك المنصات التكنولوجية الأساسية، مثل الحوسبة السحابية والنطاق العريض المتنقل.
- استكشاف صيغ سياسة جديدة لمعالجة النفاذ ميسور التكلفة إلى الخدمات الرقمية لمختلف الفئات والمجموعات المستهدفة وتنفيذ استراتيجيات لتحقيق النفاذ الشامل بغض النظر عن الخصائص السكانية للمستعملين وموقعهم.
- تكييف قواعد ولوائح الإنفاذ وضمان آليات إنصاف مناسبة للمستهلكين فيما يتعلق بالخدمات الرقمية.
- تشجيع إنشاء أدوات موجهة للمستهلك وإتاحتها بشكل واسع لتمكين المستهلكين من العثور على أنسب عروض الخدمات بالنسبة إليهم وتخطيط تكاليف استعمالهم لخدمات البيانات والتحقق من جودة الخدمة وجودة التجربة والإبلاغ عنهما بالإلمام باليات الانتصاف والنفاذ إلى قائمة بالأجهزة المعتمدة.
- تأسيساً على هذه الممارسات المعترف بها على نطاق واسع، ندعو، علاوةً على ذلك، إلى صقل النماذج التنظيمية الحالية للأسواق الرقمية في المستقبل آخذين في الاعتبار أن القدرة على تحمل تكاليف الخدمات الرقمية تعتمد على عوامل متعددة تتعلق بالبنية التحتية للخدمات وتكلفتها وإعادة بيعها وتوفرها.
- وينبغي أن تبذل الحكومات والمنظمون المزيد من الجهود لمعالجة القدرة على تحمل تكاليف الخدمات الرقمية واستعمالها من خلال تعزيز السياسات والتدابير التنظيمية من أجل:
- توفير حوافز تنظيمية وسياساتية للاستثمار في شبكات النطاق العريض عالية السرعة وعالية السعة.
- تحفيز المنافسة بين الأطراف الفاعلة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاعات أخرى مما يجلب الفرص للابتكار وخفض الأسعار في الخدمات الرقمية.
- تشجيع الاستثمار المشترك والتشارك في الموقع والاستخدام المشترك للبنية التحتية، حسب الاقتضاء، بما في ذلك من خلال تقاسم البنية التحتية النشطة وترتيبات التحوال الوطنية والتقسام مع المرافق العامة الأخرى بما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتخفيض أسعار المستهلك النهائي.
- تشجيع أصحاب الرخص بمن فيهم مشغلو الشبكات المتنقلة الافتراضية على إعادة بيع الخدمات المتنقلة.
- تعزيز اتفاقات التحوال المتنقل الإقليمي عبر الحدود.
- تشجيع إبرام اتفاقات تسمح بوضع حد أدنى من الشروط التقنية بين أصحاب الرخص الذين يشغلون شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبتحديد تعريفات التوصيل البيني استناداً إلى منهجية حسابية متفق عليها على أساس متبادل.
- تطبيق لوائح تعريفية متناسبة وشفافة، ويفضل أن تكون على مستوى البيع بالجملة في الأسواق حيث تفشل المنافسة في تحقيق نتائج مرضية من حيث القدرة على تحمل تكاليف الخدمات الرقمية.
- تجنب الترتيبات الحصرية بشأن تسعير خدمات المستعمل النهائي وتعزيز وضع تعريفات عادلة وغير تمييزية.

ثالثاً – حوافز الجيل التالي من أجل خدمات رقمية ميسورة التكلفة

- نرى أن من المهم أن تواصل أسواق اليوم سريعة التطور – الزاخرة بالتكنولوجيات والمنتجات والخدمات الرقمية المبتكرة – ازدهارها ونموها.
- ونؤكد من جديد كذلك أن وضع نهج مفتوح وتعاوني إزاء التنظيم يمكن أن يساهم إلى حد كبير في معالجة القدرة على تحمل تكاليف الخدمات الرقمية. ويتعين على المنظمين من جميع القطاعات التي أصبحت فيها الخدمات الرقمية متاحة التعاون على نحو استباقي، وخصوصاً:
- الوصول إلى النظراء من المنظمين من قطاعات أخرى لوضع آليات ملموسة للتعاون الرسمي أو غير الرسمي.
- تشجيع تطوير الخدمات الشاملة لعدة قطاعات كالتجارة الإلكترونية والمعاملات المالية الإلكترونية والإدارة الإلكترونية.
- التعاون مع المؤسسات الأكاديمية في دراسة واستباق التحديات التنظيمية ووضع سياسات للاستفادة من زيادة ظهور تكنولوجيات جديدة في الاقتصاد والمجتمع الرقمي.
- وضع التدابير المبتكرة والإبداعية موضع التنفيذ لتحفيز اعتماد الخدمات وإنشاء محتوى وتطبيقات مناسبة للظروف المحلية وحفظ التراث المحلي.
- تعزيز المهارات الرقمية للجميع التي تعتبر ضرورية للاعتماد الواسع للخدمات والتطبيقات الرقمية واستخدامها بكفاءة.
- الترويج على نطاق واسع لفوائد التكنولوجيات الجديدة في الاقتصاد والمجتمع الرقمي.



GSR17

11-14 JULY 2017

NASSAU, **BAHAMAS**



www.itu.int/GSR17

International Telecommunication Union
Place des Nations
CH-1211 Geneva 20
Switzerland